بمثابة حلقة ضرورية في نظام العبودية التابع لنا »(٢١).

لم يلغ نظام المراقبين عن العمال العرب ، بل بقي قائما حتى الان ، بيد أنه الغى بالنسبة للعمال اليهود ، وبذلك تخلص العمال اليهود من منافسة العامل العربي في بذل مزيد من العرق والجهد ، وغدا قرار « لن نكون في الخلف » لا معنى له . اذ بدأ العمال اليهود لا يعملون في وسط العمال العرب ، بل لوحدهم وبعيدين عنهم . وقد نمت عملية الفصل هذه التي غدت ظاهرة دارجة مسلم بها في اليشوف اليهودي روحا شوفينية لدى الاجيال اليهودية التالية ، ففي الوقت الراهن يرفض العمال الزراعيون اليهود العمل سوية مع العمال العرب ويتضح ذلك من الاجابة على سؤال صحفي وجه الى عمال يهود يشتغلون في نفس البيارة التي يشتغل فيها عدد كبير من عمال قطاع غزة ، اذا كان العمال اليهود والعرب يشتغلون معا ، اجاب العامل اليهودي البرت كوهين : « ولا مرة ، اذ لا يمكن للقط والفأر ان يتواجدا في غرفة واحدة ! » (معاريف ١٩٧٢/١٢/١٥) .

بالاضافة الى ذلك بدأت سياسة التمييز تأخذ مكانا لها الى جانب سياسة الاستغلال والعبودية ، فبعد ان كان العامل العربي يرزح تحت نير الاستغلال اصبح يرزح تحت نير التمييز ، فالعامل اليهودي يشتغل ثماني ساعات اما العامل العربي فقد كان عليه ان يشتغل اكثر من المدة المذكورة ويتلقى معاشا أقل بكثير من معاش زميله العامل اليهودي . ويعترف اهارونفتس بذلك بقوله في عام ١٩١٠ « لقد بدأنا نصادف في المستوطنات مناظر كهذه ، مجموعة من العمال تشتغل بمعاش سبعة قروش لليوم تقف في جانب ، وفي الجانب الثاني مجموعة اخرى تقوم بالعمل ذاته لكن بمعاش قدره عشرة قروش لليوم »(٢٢) اما حاييم الروزوروف فيعترف في مقال له نشر في عام ١٩٢٦ بسياسة التمييز الواقعة على العمال العرب بقوله : « في كل مكان في البلاد حيثما وجد ساعد العمل العبري ممسكا بالفأس والمحراث والشاكوش ، نجد العامل العربي الرخيص يرافقه كالظل . لقد اصطدم العامل العبري ذو المستوى الاستهلاكي الاوروبي ، في كل خطوة وشبر بمنافسة البدائي ، ابن الشعب الجار ، الذي تزيد متطلبات حياته قليلا عن الصفر . فالى جانب اليهودي الذي يعمل ٨ ساعات باجر يومي يتراوح بين ١٧٠٥ — ٣٥ قرشا مصريا مقابل العمل « الاسود » غير الفني ، نجد عاملا يشتغل ١٢ — ١٤ ساعة ، ولا يتجاوز معاشه الذي يتلقاه مقابل عمله حدود ٨ — ١٢ قرشا مصريا »(٢٣).

ومن الجدير بالذكر هنا ان سياسة التمييز في الاجور ناجمة بالاساس عن طبيعة مجتمع المستوطنين والمهاجرين ، الذي تحتم عليه ظروفه من أجل استكمال الطبقات فيه ، اتباع تلك السياسة ، والمجتمع اليهودي في فلسطين شبيه الى حد كبير بمجتمعات المهاجرين والمستوطنين الاوروبيين التي أقيمت خارج القارة الاوروبية ، وقد واجهت تلك المجتمعات قضية العمل ، واعد كل منها حلولا خاصة لها ، وقد رأى بعض زعماء اليشوف اليهودي مثل حاييم الروزوروف ان قضية العمل التي تواجه المجتمع اليهودي لا يمكن موازاتها ومماثلتها مع القضية ذاتها في الولايات المتحدة واستراليا لان وضع المجتمعين أصبح مختلفا عن أوضاع المجتمع اليهودي ، أما المجتمع الوحيد الذي يواجه نفس المشكلة التي يواجهها اليشوف فهو مجتمع البيض في جنوب افريقيا « يبدو لي ان قضية العمل فيجنوب افريقيا هي الحالة الوحيدة تقريبا التي تنطوي على شيء من الشبه لظروفنا الموضوعية ومشاكلنا لدرجة تسمح لنا بالمقارنة »(٢٤) ومن المعروف ان جنوب افريقيا حلت قضية العمل فيها بواسطة قوانين تمييزية صدرت عند مطلع هذا القرن في اوج الدعوة لسياسة العمل العبري ، تعرف بقوانين « الحاجز اللوني » التي تتلخص في طرد العمال الملونين من الاعمال المهنية الفنية ، واحلال عمال اوروبيين محلهم ،